الهاشم: توافق نيابي حكومي على إقرار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس

صفاء الهاشم متحدثة

جانب من اجتماعات اللجنة

رياض عواد

قالت رئيسة اللجنة المالية والشئون الاقتصادية النائب صفاء الهاشم ان هناك توافق نيابي حكومي كبير بشان الموافقة علي اقرار قانون التسوية الوقائية واعادة الهيكلة والافلاس

واضاف الهاشم في تصريح صحفي في مجلس الامه ان اللجنة المالية اجتمعت امس بشان قانون التسوية الوقائية واعادة الهيكلة والافلاس في الفتره المفصلية التي يشهدها العالم واثرت علي الاقتصاد بشكلا عام في الهجمة كما اسميتها تسونامي

وقالت الهاشم ان تفعيل القانون سيعطي قيمة مضافة لاصحاب المشاريع المتوسطة والصغيره اكثر من الشركات الكبيرة مشيرة الي ان القانون الحالي رقم 68/1980 يعتبر قانون قديم ومتأكل ولا يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية التي فيها مشاكل كثيرة نتيجة صدور اوامر كثيرة من السلطات الصحية او من مجلس الوزراء الخاصة بالحظر ومنع المطاعم ومنع فتح الشركات والمحلات الصغيرة والكبيرة التي تاثرت نتيجة هذا الوباء

واكدت الهاشم ان هذا القانون اتي لحمايه هذة الكيانات الاقتصادية مشيرة الي هذا القانون لا يحمي تجار علي حساب صغار المستثمرين موكدة انه قُتل بحثا ومكون من 305 مادة غطي جميع الجوانب التي من الممكن ان تخل بالكيان الاقتصادي في الكويت مقدمة الشكر الخالص للمكتب الفني فياللجنة المالية وللمكتب الفني لوزير التجارة المكون من مستشارين كويتيين حيث عملوا في الفترة الماضية لتنقيح المواد واعادة قراءتها وجدولة بعض المواد ودقوة علي الصياغة اللغوية والقانونية من خلال فريق فني مكون من محاميين ومستشاري الوزير

واوضحت الهاشم ان اهداف القانون اربعة منها المحافظة علي الكيان الاقتصادي وتوفير الاليات لاعادة بناء الاقتصاد الكويتي بعد ازمة كورونا وحماية حقوق الدائن وتمكينة من استرجاع كافة اموالة سواء كان من اصحاب الديون العادية او الديون الممتازة وحماية اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة موكدة ان هذا القانون تم تقديمة منذ سنه ونصف وتم تعديلة بعد اصراري شخصيا اثناء دور الانعقاد الماضي علي اضافة اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث وصلتنا النسخه المعدلة من مشروع القانون في شهر 9/2019 وتقليص المدد المنصوص عليها بالاضافه الي تحسين بيئة الاعمال

وبينت الهاشم ان ميزة هذا القانون هو انه اصبحت هناك محكمة للافلاس مختصة بالنظر بامور الافلاس وادارة للافلاس وقاضي للافلاس بالاضافة الي وجود امين ومراقب ولجنة الافلاس والمفتش لافته الي انه تم شرح هذه البنود اليوم شرح وافي وكافي من قبل فريق الوزير لاعضاء اللجنة

وتابعت الهاشم ان من مراحل معالجة الديون حيث انه في السابق كان ينص علي اشهار الافلاس فقط مما يودي ذلك لحرمانة من حقوقة السياسية بينما في القانون الحالي ان هناك مراحل وهي تسوية وقائية واعادة الهيكلة وبعدها ياتي اشهار الافلاس موكدة ان ما ذكرة محافظ البنك المركزي قبل عدة ايام بخصوص الحزمة الاقتصادية فانها تعتبر كتله تتناسق وتنسجم لانقاذ ما يمكن انقاذة والخروج من هذا النفق المظلم نتيجة الازمة الاقتاصادية

وقالت الهاشم ان من مزايا هذا القانون مع مشروع قانون الاستقرار المالي ومشروع قانون الصكوك والتحررمن الادوات الرقابية التي طبقها محافظ البنك المركزي علي البنوك حيث تم تحرير 5 مليارات دينار لكي تكون هناك سهولة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تعثرت فانها تعتبر جزء من هذه المنظومة لحماية ابنائنا وبناتنا التجار من اشهار الافلاس

واوضحت الهاشم ان الفروقات بين القانون الحالي والجديد المكون من 305 مادة هي ان القانون الحالي لا يحمي الكيانات الاقتصادية الا من خلال اشهار الافلاس بينما في القانون الجديد فان هناك تسوية وقائية واعادة هيكلة واجرائات قبل اشهار الافلاس ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يوجد لهم اي ذكر في القانون الحالي بينما في القانون الجديد فانه راعاهم ووضع لهم الاحكام المطلوبة لحمايتهم ، وفي القانون الحالي لا يوجد محاكم مختصة لاشهار الافلاس بينما في القانون الجديد فان هناك مشروع لانشاء محكمة الافلاس تختص دون غيرها بالنظر في قضايا الافلاس موكدة انه في القانون الحالي لا توجد اي معايير فنية للمسئولين عن اعلان الاشهار بينما في القانون الجديد تم وضع عدة معايير باشراف هيئة اسواق المال تحدد من هم لهم الحق في اعلان اشهار الافلاس هذا بالاضافة الي ان الشخص المفلس يحرم من حقوقة السياسية بينما في القانون الجديد فان ذلك يشمل فقط المفلس المدلس الذي كذب بشان افلاسة واخفي بياناتة المالية

وقالت الهاشم ان المفتش يدقق بشكل كبير في يريد الافلاس حتي يتم اعلان افلاسة لافته الي ان حرمان الحقوق السياسية سيكون فقط للمفلس المدلس مشيرة ان مشروع القانون يحمي حقوق الدائنين ايضا واصحاب المشاريع ايا كانت احجامها سواء صغيرة او كبيرة موضحة ان هناك ادارة خبراء في القانون الحالي وستكون هناك لجنة للافلاس في القانون الجديد موكدة ان هناك توافق حكومي برلماني كبير جدا وللة الحمد لافته الي انه كانت هناك اجتماعات مطولة لحماية صغار المستثمرين حيث اصر النواب علي ذلك موكدة انه سيتم لاتصويت علي هذا القانون في اجتماع اللجنة القادم في الاسبوع ليتم تجهيز التقرير لكي يتم عرضة في اقرب جلسة ممكنة للتصويت علية

الخضير: شكوى لإدارة الجرائم الإلكترونية ضد مروجي الإشاعات

د. حمود الخضير

نفى النائب الدكتور حمود الخضير جملة وتفصيلا كل الأكاذيب والافتراءات المتداولة في بعض وسائل التواصل عن امتلاكه شركة تضم آلاف العمال او انها وقعت عقودا في النفط او غيره .

وأضاف الخضير في تصريح صحفي «أتحدى من اطلق هذه الإشاعات تقديم دليل واحد فقط على امتلاكي أي شركة أو أن يقدم أي دليل أو مستند على أنني مارست العمل التجاري ،ونشره على الملأ». وأعلن الخضير أنه تقدم رسميا اليوم بشكوى في إدارة الجرائم الالكترونية ضد الحسابات التي تروج وتتناقل هذه الاشاعات تمهيدا لاتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها . واعتبر أن هذه الإشاعات تأتي ضمن الإشاعات والأخبار المكذوبة التي يواصل البعض ترويجها غير مكترث بالظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة والتي تتطلب من الجميع التعاون من أجل تجاوزها . وقال « لنتقي الله في بلدنا وأناشد الجميع التحقق قبل توزيع أو مشاركة أي معلومة تصلهم من هنا أو هناك». وختم بالآية الكريمة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ.

العدساني يجدد رفضه للدين العام والضرائب والخصخصة

شدد النائب رياض العدساني على ضرورة إقرار التشريعات التي تمس المال العام عن طريق مجلس الأمة وعدم انفراد السلطة التنفيذية باتخاذ القرارات التي تمس المال العام بمعزل عن السلطة التشريعية.

وأكد العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة اهمية تقديم الحكومة خطة اقتصادية برؤية واضحة واستراتيجية فعالة تحقق المصلحة العامة واقرارها من خلال مجلس الامة، مبينا أنه من الواجب ترتيب الميزانية والابتعاد كليا عن الدين العام او فرض الضرائب والخصخصة. وقال إن أزمة (كورونا) ضربت جميع القطاعات سواء الصحية او الاقتصادية والتجارية وغيرها كما أنها أثرت على الأسواق المحلية والخارجية لافتا الى أن الكويت تتأثر بالظروف العالمية بكل الأوجه. وبين أن هناك أرباح محتجزة بقيمة 20 مليار دينار وهي تختلف كليا عن الصندوق السيادي المقسم على جزئين وهما الاحتياطي العام والأجيال القادمة، بالإضافة إلى وجود ديون مستحقة بقيمة 1.3 مليار دينار يفترض تحصيلها وتوريدها لخزينة الدولة.

وأفاد بأن الاحتياطي العام متضعضع نوعا ما بينما احتياطي الاجيال القادمة وضعه فوق الممتاز.

مستشفى المواساة الجديد
NEW MOWASAT HOSPITAL

مركز جراحة العظام والعمود الفقري

- دكتوراه في جراحة العظام - بريطانيا
- دبلوم في إصابات الملاعب (فيفا)
- الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الزمالة / العضوية:
• الكلية الملكية للجراحين بأدنبرة
• الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الخدمات المقدمة:
• عمليات مفصل الركبة الصناعي
• جراحات مناظير الركبة
• إصابات الملاعب والرباط الصليبي
• جراحة القدم والكاحل ومناظيرها
• جراحات إستبدال الورك
• جراحات الطرف العلوي
• إجراءات تقويم العظام وجراحات الكسور

د. إبراهيم باروني
DR. IBRAHIM BAROUNI
استشاري جراحة العظام والحوادث
CONSULTANT ORTHOPEDIC SURGERY AND TRAUMA

ترعـــى الأجيـــال CARING FOR GENERATIONS 1 82 6666
@newmowasathospital new mowasat hospital new mowasat hospital @nmowasat (965) 5082 6666 www.newmowasat.com newmowasat

مستشفى الفروانية 24888000
مستشفى الصباح ولادة 24843100
مستشفى الحساسية 24849252
مستشفى الرازي 24846000
مستشفى الأميري اطفال 22451442
مستشفى مبارك الكبير 25312700/9

(للتبرع بالدم) الإتصال على بنك الدم المركزي 25339511

كان C.A.N الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان
Cancer Aware Nation
بالإمكان علاج السرطان
www.cancampaigm.com
للإستفسارات الطبية والعامة إتصل على 2250226